

## ”مؤتمر الشبكة العربية ٢٠١٠“: تشدید على تطوير بنية الانترنت

عائقاً للتكنولوجيا»، إذ رأى أن الحفاظ على الامن يكون عبر استخدام التكنولوجيا».

واعلن النائب الأول لحاكم مصرف لبنان رائد شرف الدين، أن المصرف منذ تأسيسه عام ١٩٦٤، «يطلق مبادرات لتطوير التعليم العالي وتشجيع الاستثمار في القطاع الخاص بتنقيص كلفة الاقتراض، وخاصة في مجال المعلومات والاتصالات». وأوضح أن المبادرات «ترمي إلى تأمين فرص عمل للشباب وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة»، ولفت إلى أن المصرف المركزي «يؤمن أيضاً قروضاً إلى الشركات المحلية لدعم الأفراد والشركات الصغيرة والمتوسطة في مجال التكنولوجيا، فضلاً عن قروض للأقساط الجامعية».

واعتبر رئيس ائتلاف الأمم المتحدة العالمي لتقنيات المعلومات والاتصالات والتنمية طلال أبو غزالة، أن «الاستثمارات في البنية التحتية الرقمية لا تزال جاذبة للمستثمرين، وتؤمن الأمل للمجتمعات لتجاوز الصعوبات المالية والاقتصادية». وأوضح أن الفجوة العالمية «تمثل في شكل أو آخر التحدي الرئيس الذي نواجهه»، ورأى أنها «تنزaid بين البلدان».

واعلن أن عدد مستخدمي الانترنت في العالم «يزيد على ٤,١٠٠ مليون شخص اي ٢١,١ في المئة من سكانه». وأن «نمو استخدام الانترنت في العالم العربي ١١٦١,٨ في المئة بين ٢٠٠٨ و ٢٠١٠، في حين أن نمو استخدامه في بقية العالم بلغ ٢٨١,٨ في المئة».

وتحدث عن الشبكة العربية للبحث العلمي والتعليم (اسرن)، وهي قيد الائتمان، وتهدف إلى «تنمية بنية تحتية إلكترونية مستدامة على مستوى الوطن العربي وإدارتها وتوسيعها».

وأشار الوزير متري، إلى «الثورة الرقمية وأثرها على الإعلام لجهة تطوير أنظمة البث الإذاعي والتلفزيوني وسائل معالجة المعلومات وتربيتها، واستحداث أنظمة بث جديدة».

ودعا إلى «الإفادة من خصوصية لبنان، بما ترتب علينا من تطوير ميزات بلادنا، ويعتذر الامر من دون تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص، والارتفاع بواسطة هذه الشراكة، إلى مستويات تحرر الناس من معوقات تحد من طاقاتهم وتقيد قدراتهم على الإنتاج والإبداع».

واعلن متري، «تطوير لبنان كمركز للخدمات الإلكترونية والعمل على وضع التشريعات الملائمة». وشدد على أن هذه الأولويات «تطلعات واقعية بسيطة».

□ بيروت - «الحياة»

■ «الحق في المعرفة حق لكل مواطن»، شعار ورد في افتتاح مؤتمر «الشبكة العربية ٢٠١٠» على الشبكة العنكبوتية أمس في بيروت، وهو ينساغ في قرار يرفع إلى الأمين العام للأمم المتحدة، ينص على «اعتبار حق المعرفة حقاً أساسياً تتحقق عليه شرعة حقوق الإنسان». ويرتبط تحقيق ذلك بضرورة تطوير البنية لقطاع التكنولوجيا والمعلومات بهدف تعليمها.

وأكَدَ وزير الإعلام اللبناني طارق متري مثلاً رئيس مجلس الوزراء سعد الحريري في افتتاح المؤتمر، الذي تنظمه المجموعة الدولية للأعمال، بالتعاون مع مصرف لبنان والهيئة المنظمة للاتصالات والمنظمة العربية للمعلوماتية والاتصالات في فندق «الجبل»، أن «التطور المستمر في العلم والتكنولوجيا يتطلب وجود بنية تحتية حديثة، قادرة على تحديث ذاتها باستمرار، أي وجود نظام للعلم والتكنولوجيا والاتصال»، ورأى أن قيام هذه المنظومة «شرط لتحويل المعرفة إلى ناتج اقتصادي اجتماعي فضلاً عن كونها ناتجاً ثقافياً».

ولفت رئيسة المجموعة الدولية المتقدمة للأعمال غدير الشاشبي، إلى أن «قائمة المؤتمر تثبت مباشرة على الانترنت فيديو وتدويني عبر «تويتر»، لافتاً إلى «تطوع ٣٠ شاباً للحضور وإبداء آرائهم ومناقشتها».

وأشار وزير الاتصالات اللبناني شربل نحاس، إلى «مسؤوليتين أساسيتين أمام لبنان والعالم العربي، تتمثلان في تأمين الشروط المادية والتقنية للاستفادة من شبكة الانترنت إنتاجاً واستهلاكاً، عبر تأمين سرعة اتصال معينة، ورفع الحواجز الأمنية، وتنفيذ مشروع الآليات البصرية وتوسيع السعات الدولية».

وشدد على «تأمين الفضاء المناسب لابتكارات والافكار الجديدة ليعطي شماراً، وبوضع إطار هيكلي لعمل قطاع المعلومات والاتصالات». وأكد الأمين العام للمنظمة العربية للمعلوماتية والاتصالات نزار زكا، ضرورة أن «يصبح الحق في المعرفة حقاً لكل مواطن كما الكهرباء والماء». وشدد على دور الشباب لقيادة هذه الثورة المعلوماتية والاستفادة من الوقت للتأثير في السياسات العامة للحكومات وسياسات التسريع. وناشد المسؤولين عن الأجهزة الأمنية في العالم العربي «الا يشكل الآمن